



مجموعة الخبراء المغاربة

مجموعة الخبراء المغاربة هي مجموعة تضم عددا من الأساتذة المغاربة المؤمنين بفكرة اندماج المغرب العربي وبوحدة قضاياه، تكونت في إطار التعاون بين مركز الدراسات المتوسطة والدولية ومؤسسة كونراد أديناور.

هذه المجموعة تتألف من فريق قارٍ يمثل النواة المركزية للمشروع ومحركه الأساسي، يلتحق به كلما اقتضت الحاجة وحسب المواضيع الذي يتم التطرق إليها، عددا من الدارسين المختصين في المجال .

ويهدف الفريق من خلال عمله إلى إصدار ورقة بحثية تركّز على قضية من القضايا التي تهم المغرب العربي سواء تعلقت بالعلاقات البينية بين أقطاره أو بمكانة هذه المنطقة في محيطها الإقليمي والدولي.

من أجل ذلك سوف يجتمع خبراء الفريق ثلاث مرات في السنة، داخل منطقة المغرب العربي و خارجها، يلتقون في كل مرة بعدد من الخبراء و ببعض المسؤولين و صناع القرار إن أمكن، و ينضرون في المسألة المستوجبة للدرس.

إنّ مركز الدراسات المتوسطة و الدولية و مؤسسة كونراد أديناور يعتبران أنّ بعث هذا المشروع يلبي حاجة ملحة لتعميق التفكير في القضايا المتعلقة بالمغرب العربي، ويأملان أن يشكّل عمل المجموعة بالإضافة الفعّالة في خضمّ الإنتاج الفكري حول إشكاليات المنطقة وأن يمكن بعض الفاعلين فيها من فضاء دوري للتلاقي ولتقديم طرح مختلف، آملين أن يمثّل ذلك مشاركة ولو بسيطة في دعم الاندماج المغربي وتأكيد دور هذا الفضاء على الصعيدين الإقليمي والدولي .

إن فريق الخبراء المغاربة هو فريق مستقل لا يعبر بأيّ حال من الأحوال عن أيّ موقف رسمي لأيّة جهة كانت، وهو يسعى من خلال الحثّ على التفاهم والدفع إلى الحوار في جميع المجالات إلى تجاوز كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرة بناء المغرب العربي أو الحطّ من مكانته.

مؤسسة كونراد أديناور مركز الدراسات المتوسطة والدولية

الواقع حالة مُخيّبة للأمال مقارنةً مع مجمل تجارب التكامل الإقليمي في العالم. فلو حصرنا انطلاقاً الفكرة المغربية في مؤتمر طنجة (27 أبريل 1958) – والحال أن جذورها تعود إلى عشرينيات القرن الماضي - للاحظنا أن عمر المشروع تجاوز نصف القرن، بل إنه مزامن لميلاد المشروع الأوروبي، الذي يضمُّ اليوم سبعةً وعشرين دولة ، وقطع أشواطاً نوعيةً مهمةً في مسيرته التكاملية منذ التوقيع على إتفاقية روما عام 1957.

1 حصيلة البناء المغربي المشترك

د. امحمد مالكي
أستاذ العلوم السياسية،
ومدير الدراسات الدستورية
والسياسية ، مراكش - المغرب

يُقدّم الفضاء المغاربي صورةً مُقلقةً عن حصيلة التعاون المشترك بين دوله الخمس : المغرب، الجزائر، تونس، موريتانيا، وليبيا، بل إنها في

أولاً: الحصيلة

الماضي غيرت مجرى التكامل الاقتصادي المغربي، ودبت نزعات الصراع بين بلاد المغرب، فتراجعت جذوة المشروع المغربي من جديد، ووجد المغاربة أنفسهم مرة أخرى أمام قطرية نابذة للعمل المشترك غير جاذبة إليه. أما بالنسبة لتجربة "إتحاد المغرب العربي"، فليس في سجل عشرين سنة على تأسيسه (1989-2009) منجزات نوعية جديرة بالإشارة والإشادة، بل هناك، بالمقابل، قائمة من الأسئلة القمينة بالتفكير، الصريح، والعميق، والمسؤول. فإذا استثنينا الهيكلة، أي وضع مؤسسات الاتحاد، وتنصيبها، وإبرام ست وثلاثين اتفاقية، مجملها لم يحظ بالتصديق، وعقدت دورات لمجلس الرئاسة، كانت آخرها في تونس عام 1994، وعشرات اجتماعات المجالس الوزارية واللجان الفنية المتخصصة، وإصدار بيانات بحسب المناسبات والظروف، بقيت الأهداف الكبرى والإستراتيجيات المرسومة لتنفيذها تراوح مكانها، لأن مصدر صنع سياساتها، أي قمة الرؤساء، توقفت، فشلت، بالنتيجة، كل هياكل الاتحاد وآليات اشتغاله.. وظلت وحدها العلاقات الثنائية التقليدية مستمرة، بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر.. وبالذليل الإحصائي لم تتجاوز المبادلات البنينة المغربية 3% في أحسن الأحوال، في حين بلغت نظيراتها مع الاتحاد الأوروبي إحدى وخمسين مرة ضعف ما هو حاصل بين الدول المغربية. لذلك، يحتاج العمل المغربي المشترك إلى رؤية جديدة، تتضافر جهود الخيرين من أبناء هذه المنطقة من أجل صياغة عناصرها، بالحوار المسؤول والجددي، البعيد عن الحساسيات القطرية الضيقة، وهي رؤية تتطلب توسيع دائرة التأييد من أجل توفير شروط ولوجها إلى الفعل والتطبيق. إن البناء المغربي، من منظور عقلائي لما ينتظر المنطقة من تحديات، ليس قراراً سياسياً لنخبة قائدة معزولة أو شبه معزولة عن مجتمعاتها، وهو أيضاً ليس تفكيراً نظرياً مجرداً لخبراء تقنوقراطيين، أو مثقفين حالمين، إنه أولاً وأساساً حركة شاملة تلتقي في بحرهما كل روافد التدفق الآتية من المجتمع وقطاعاته التمثيلية الحقيقية، والصادرة من هرم الدولة ومؤسساتها، لاسيما تلك التي تنظر إلى المغرب العربي باعتباره وفقاً إستراتيجياً للتفكير، وبيتاً ضرورياً للتساكن والعيش المشترك.

ثانياً: مقومات الرؤية الجديدة للبناء المغربي المشترك

ففي الواقع، تحفّز الحصيلة المخيبة للعمل المغربي على صياغة جملة تأملات في ما يمكن أن يساهم في إعادة تأسيس الفكرة المغربية، وتأسيسها على قواعد سليمة، من شأنها

ليس ثمة شك أن حصيلة البناء المغربي المشترك جد متواضعة، ودون الحد الأدنى لسقف الآمال التي تطلعت إليها النخب الوطنية وهي تقاوم مجتمعةً ومتضامنةً واقع الاستعمار، أو تجهود منفردةً من أجل إعادة بناء الدولة الوطنية الحديثة غداة الاستقلال. فقد عزّ عليها إدراك ما خلّصت إليه أشغال مؤتمر طنجة، أي إقامة شكل فيدرالي لتجسيد الفكرة المغربية، كما غداً عصياً عليها جعل التعاون والتكامل الإقتصادي قاطرةً لبناء الوحدة السياسية لبلاد المغرب على امتداد عشر سنوات من تجربة "مؤتمرات وزراء الاقتصاد (1964-1975)، والمآل نفسه تكرّر مع تأسيس "إتحاد المغرب العربي" في 17 فبراير 1989، على الرغم من اختلاف الشروط وتباين المقاربات.. ففي كل هذه الحقب الثلاث ظلت الفكرة المغربية عصيةً عن التحول إلى واقع مشترك، تتكاتف الدول في بناء مؤسساته، وتتشترك المجتمعات في تقاسم خيراته وثماره. ومن اللافت للانتباه، أن رؤية البناء لم تصل الغموض أو عدم الوضوح ما يجعل الفاعلين عاجزين عن قيادة حركة المشروع والارتقاء بها إلى ما هو أفضل، بل بالعكس تنطوي الحقب الثلاث على رصيد غني من الأفكار، والمشاريع، والاستراتيجيات، التي في مستطاعها تأسيس الفكرة المغربية، وإعطاءها القوة التي تحولها إلى واقع يلمسه الناس ويعون قيمته الإستراتيجية في تغيير أوضاعهم نحو أفضل. إن المغرب العربي في حاجة إلى خطاب جديد يصعد بالحقيقة، ويبحث عن الممكن الفعلي والفعال. فمن الملاحظ أن «القطرية» التي تمّ التذرعُ بها لرسم إطار العمل المغربي المشترك لم تتحول إلى مهباز لتعميق الفكرة المغربية، بل غدت عائقاً أمام جل المشاريع، وهي كثيرة، التي تمّ إعدادها في هذا الشأن. فحين اقترحت "اللجنة الاقتصادية لإفريقيا"، التابعة للأمم المتحدة، عام 1964 على البلدان المغربية اعتماد مقرب التكامل الاقتصادي كمدخل للبناء المشترك، تحركت السواكن، وحصل الاعتقاد أن "الاقتصاد سيُخلّص لسياسة" مما يشوب العمل المغربي أو يعوقه، فكانت حصيلة أكثر من عشر سنوات (1964-1975) من إنجازات "مؤتمرات وزراء الاقتصاد" إرساء شبكة جيدة من المؤسسات واللجان القطاعية المشتركة، وأكثر من 60 دراسة ذات قيمة إستراتيجية، وقراءة 300 اتفاقية ثنائية وجماعية، ومؤتمرات وندوات ولقاءات خبراء وصناع قرار.. إنها بالجملة حصيلة جديرة بأن تعطي للعمل المغربي المشترك انطلاقة صلبة نحو النضج والاكتمال.. غير أن متغيرات سبعينيات القرن

الأوروبية نجاعة المنهج الوظيفي في بناء قسما ودعائم هذا التجمع، وكسفت أيضا عن قيمة التوافق حول القطاعات الإستراتيجية المشتركة. وتبدو في السياق نفسه أهمية المرحلة العددية، أي الأطراف المشاركة في التجمعات الإقليمية، فليس ضروريا حشد كل الدول عند انطلاق عملية البناء التكاملية، بل يمكن الشروع بتلك التي في مكنها إنجاز المشروع، والبحث، بالموازاة، عن بناء التأييد حوله، والتسويق لفوائده وآثاره الإيجابية على عموم دول المنطقة. ثم من مقومات الرؤية التأسيسية الجديدة إقحام المجتمعات عبر مختلف تعبيراتها في دينامية البناء المشترك. فهكذا، يعتبر إشراك المجتمع المدني وإدماجه ضمن سيرورات العمل الإقليمي، من العناصر اللازمة في الرؤية المطلوبة لإعادة تأسيس فكرة الاندماج الإقليمي، إذ من الملاحظ أن ثمة تباعداً بين عمل مؤسسات الاتحاد والمجتمعات المغاربية، ويمكن ملامسة هذا الواقع في درجة انغراس فكرة التكامل في وعي الناس وإدراكهم الجمعي، ففي الظن ثمة شعور متنام داخل قطاعات واسعة من الرأي العام المغاربي مفاده أن الفكرة الاندماجية مشروع محصور في النخبة، وربما أداة في يد النظم السياسية لتتساقط مصالحها في البقاء وتبادل المنافع، أكثر منها مشروع لاستنهاض الإيرادات الجماعية وتصويبها نحو الأولويات المشتركة لأبناء المنطقة.. وقد أبانت التجارب المقارنة في مجال الاتحادات الإقليمية أهمية تشابك مصالح المجتمعات مع مؤسسات وهياكل العمل المشترك، وقيمة تمسك الأفراد والجماعات بهذه الإطارات، والنضال من أجل استمرارها، وتعظيم إنجازاتها ومكاسبها الجماعية، بل إن دور المجتمعات كان حاسماً في بعض القضايا المفصلية في حياة التجمعات الإقليمية، كما حصل للإتحاد الأوروبي في الاستفتاءات الخاصة بالعملة الموحدة، والدستور الموحد على سبيل المثال. إن من شأن هذه المقومات وغيرها، وهي كثيرة، المساهمة في إعادة تأسيس فكرة الاندماج الإقليمي المغاربي، وتحويلها رافعة لمشروع التوحيد القومي، ودون ذلك سنستمر ندور في الخواء وهدر الإمكانيات بغير مردودية ولا نتائج، من شأنها توطئ قيمة تكوين الوحدات الكبرى في الوعي المشترك للمجتمعات المغاربية، والأخطر من ذلك، ستتضاعف كلفة عدم البناء المشترك، وسنكون، بالنتيجة، عرضة للضغط الخارجي، الذي لم يعد يُغريه رؤية الفضاء المغاربي منقسماً على نفسه، بل أصبح ميالاً، بحكم الضرورة، إلى مخاطبة الوحدات الكبرى، والسعي إلى الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لديها .

تعزيد أزرها للخروج من الزقاق الذي سُجنت فيه على امتداد أكثر من خمسة عقود. فمن المقومات الضرورية لإعادة تأسيس الفكرة سيادة روح التوافقات والبحث عن الأرضيات المشتركة، وإذكاء روح التضامن الجماعي، وهي في واقع الأمر من المفاتيح التي يسرت ديناميات الاندماجات الإقليمية الناجحة في العالم. ففي المثال الأوروبي، لم يكن من الميسر استمرار المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وارتقاؤها نحو الأفضل، لو لم تقدم أطراف هذا التجمع، لاسيما فرنسا وألمانيا، على خطوات جريئة وتاريخية من أجل إعادة بناء الثقة التي تآكلت بفعل الحروب المتوالية بين البلدين، وليس صدفة أن تكون أول حلقة في البناء الأوروبي إقامة هيئة مشتركة للحديد والصلب، وهو القطاع المورد للمواد الأساسية للتسلح، والحال أن ذلك ساعد على تبديد مخاوف فرنسا وألمانيا من العودة إلى التسلح على غرار ما حدث قبل الحرب الكونية الثانية. إن بناء الثقة وإشاعة قيمة التوافق والبحث عن التسويات المربحة للجميع شرط عين في البناء الإقليمي، والحال أن تلك من السمات الضعيفة أو شبه المنعدمة في الثقافة السياسية النازمة للتجمعات الإقليمية العربية بشكل عام.. وفي هذا الصدد تمثل ثنائية المغرب/الجزائر عينة قريبة من الحالة الألمانية الفرنسية، فمما يسهل على المتتبع ملاحظته أن المنطق السائد في علاقة هذين البلدين ظل قائماً على نظرية "الفارس الوحيد" THEORIE DU CAVALIER SEUL، أي النظرة التي توهم كل طرف من الطرفين أنه مالك الحقيقة دون سواه، وتحول، بالنتيجة، بينه وبين الاقتراب من الآخر، وتعقد الوصول إلى توافقات معه. يُضاف إلى ذلك مقوم المرحلة الزمانية والوظيفية. فمما لاشك فيه أن الاندماج الإقليمي سيرورة متدرجة في الزمان، وعملية مرتبطة بحسن ترتيب الأولويات، وهما عنصران ضروريان في رسم إستراتيجية تكوين التجمعات الجهوية أو الإقليمية. لذلك، سيكون مجدياً، لإدراك الكفاية والنجاعة في العمل الإقليمي أن تَنزَّل قضية المرحلة الزمانية المنزلة للثقة بها، من حيث تقدير المواقف الواجبة للإنجاز، والمحطات الممكنة لترتيب مراحل هذه الاستحقاقات. ÉCHEANCIERS. وفي هذا الباب يتوجب الاهتمام بإعمال العقل في رسم الأولويات، وتقدير جدوى وكلفة إنجازها.. ولعل من دروس التجارب الناجحة في ضمير التجمعات الإقليمية، تركيزها على الحلقات الأهم ومراكمة المنجزات في نطاقها، عوض وضع البرامج الكبيرة والطموحة دون تنفيذها، أو العجز عن توفير الإمكانيات والموارد البشرية والمادية لتحقيقها. فقد أثبتت التجربة

د. أحمد علي الأطرش
أكاديمي وباحث في العلاقات الدولية
ليبيا
ahmedalatrash@hotmail.com

وفيما ترك الباب العضوية مفتوحاً لباقي الدول العربية والأفريقية للانضمام في عضوية هذا الاتحاد، وافقت الدول الموقعة على معاهدة مراكش على القيام بالتعاون المشترك في مجالات متعددة ومتنوعة. وعلى الرغم من أن المعاهدة لم تشر إلى آلية محددة لفض المنازعات بين الدول الأعضاء، إلا أنها (أي المعاهدة) أكدت على الجانب الدفاعي عبر ضمان حماية سيادة كل دولة عضو في الإتحاد. والأهم من ذلك، اشترطت المعاهدة على أن:

"- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى".⁽¹⁾

عوامل الإخفاق

على الرغم من التقدم النسبي الذي حققه الإتحاد في سنواته الأولى، خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن انعدام سياسة خارجية موحدة ذات صلة بالقضايا ذات الاهتمام المشترك؛ ناهيك عن الاختلافات في الرؤى السياسية، أدت إلى شلل تام لهذا لتجمع الفرعي برمته. لقد تعرض الإتحاد في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم إلى جملة من الإحباطات والعراقيل، ومرد ذلك نابغ من عدة أحداث وتطورات جوهرية محلية وإقليمية ودولية يمكن بلورتها في السياق التالي:

* التعاطف الشعبي المغاربي الكبير والمثير مع العراق (أبان حكم صدام حسين) ضد التدخل الأجنبي، مقابل الموقف المغرب الرسمي المضاد للنظام العراقي أثناء ما يسمى بحرب الخليج الثانية.

* بروز ظاهرة ما يسمى "بالتطرف الإسلامي" وعلاقة ذلك بعدم الاستقرار الداخلي في الجزائر.

* تداعيات أزمة لوكربي بين ليبيا وبعض الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا.

* قرار المغرب سنة 1995 بالتجميد المؤقت لنشاطاته في إطار الإتحاد المغاربي نتيجة لتدهور العلاقات الجزائرية المغربية.

وفي محاولة لرأب الصدع واستعادة نشاطات الإتحاد اجتمع عدد من النشطاء السياسيين من المنطقة المغربية في مدينة طنجة

حين قراءة عنوان هذه المساهمة، يبدو من الوهلة الأولى أن الإجابة على السؤال المطروح هي، وببساطة شديدة، نعم. ولكن، عند التمعن في الظروف والملابسات التي أدت إلى تأسيس وإخفاق اتحاد المغرب العربي يكون في الإمكان توضيح بعض الغموض، ومن ثم فسح المجال أمام مزيد من التحليل الموضوعي والعقلاني.

الجذور التاريخية

أنه من الأهمية بمكان النظر إلى تنظيم جهوي أو فرعي (sub-regional) في المنطقة المغربية على أنه حاجة شعبية ملحة وقصوى، وليس من باب التكتيكات أو المناورات السياسية. ففي سنة 1958 عقد لقاء ضم عدد من القيادات الشعبية والشخصيات السياسية المغربية في مدينة طنجة المغربية، والذي يعرف بمؤتمر طنجة. الهدف من عقد ذلك اللقاء تمحور حول وضع اللبنة الأساسية لتجمع جهوي في المنطقة. فمنذ سنة 1958 وإلى غاية سنة 1989، جرت سلسلة من الاتصالات والمداورات بغية تأسيس تجمع مغاربي، إلا أن العلاقات الخلافية شبه الدائمة بين الدول المغربية أثناء تلك الحقبة حالت دون تحقيق هذا الحلم وترجمته عملياً حتى عام 1988.

في تلك السنة، اجتمع قادة الدول المغربية، ولأول مرة في الجزائر، حيث شكلت لجنة مغاربية للعمل من أجل إنشاء "المغرب العربي الكبير". من خلال مراجعة وتتبع طبيعة العلاقات المغربية-المغاربية، يبدو أن هذا التحرك كان مواتياً، وذلك نظراً للتحسن الهام التي شهدته العلاقات المغربية الليبية، وخاصة التقارب الجزائري المغربي.

في شهر فبراير 1989، وفي الجلسة الختامية للقاء مراكش التاريخي، الذي استمر ليومين وجمع قادة الدول المغربية الخمس (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا)، تم التوقيع على "معاهدة مراكش" والتي بموجبها تأسس رسمياً اتحاد المغرب العربي.

¹ المادة الخامسة عشرة من معاهدة مراكش، www.maghrebarabe.org

الثنائية بين البلدين فحسب بل، وبشكل قاطع، على صعيد الاتحاد المغربي.

من خلال هذه المنطلقات نرى بأن هناك ثلاث مشاهد (أو سيناريوهات) محتملة لمستقبل العمل المغربي المؤسساتي المشترك، والتي يمكن تلخيصها كما يلي :

* **استمرار التوتر في العلاقات بين الجزائر والمغرب مع إمكانية تمتع الطرفين بفتريات أو فواصل قصيرة من الوئام.** هذه الحالة ستعزز بفعل غياب تدخل دولي جاد وحاسم من قبل القوى العظمى وتحت رعاية الأمم المتحدة.

* **العمل على تسخير كافة الجهود الدولية والإقليمية (القسرية وغير القسرية) لتسوية القضايا الخلافية العالقة بين الجزائر والمغرب، والنظر إليها كصمام أمان من أجل إحياء الإتحاد المغربي.**

* **التركيز على مجالات التعاون الأقل عرضة للخلاف، والتي تشكل دعائم أساسية من أجل الاندماج والتكامل في المنطقة المغربية.** هذا يتطلب التعويل على الدبلوماسية غير الرسمية وعدم تسييس الجوانب غير السياسية للتعاون المشترك، خاصة تلك التي تراعي المصالح المشتركة للشعوب المغربية مثل التجارة والمشروعات والصحة والتعليم والمواصلات والاتصالات والرياضة والفن والسياحة، وغيرها من المجالات القطاعية. في هذا السياق تجدر الإشارة للإتحاد الأوروبي كمثال يحتدا به.

بناءً على ما سبق، ولعدة مسوغات موضوعية، مع مراعاة الظروف والتطورات الدولية والإقليمية الراهنة، نجد أننا نؤكد على استشراف المشهد الأخير. السبب الرئيس الذي يدعو للتأكيد عليه هو إمكانية تصوره وترجمته عملياً. في تقديرنا أن الأمن الوطني لكل دولة مغربية مرتبط بأمن الدولة الأخرى. ومن ثم، سيعزز هذا من القدرة التفاوضية المغربية في أطر أمنية إقليمية أوسع، وخاصة مع دول الجوار الأوروبي، وتحديدًا تلك الواقعة على الضفة الجنوبية الغربية للبحر المتوسط. وبما أن التوقيت أصبح مناسباً للتحرك فإنه لا يجب الاستمرار في النظر للإتحاد المغربي والتعامل معه على أنه مجرد مبنى وراية في العاصمة المغربية الرباط.

البعض يرى بأن العجز الذي يعانيه الإتحاد المغربي ناجم عن الوهن الذي يعتري أطره التنظيمية، والقيود التي تفرضها أسسه الدستورية، وبشكل دقيق "معاهدة مراكش". خلافاً لهذا التفسير، فريق آخر ونحن نشاطره الرأي، يؤكد بأن المسألة ليست مرتبطة بتعديل المرجعية القانونية، ولا بتعديل الإطار

(أبريل 1999) للاحتفال بالذكرى الرابعة والأربعين لمؤتمر طنجة السالف الذكر. في افتتاحية المؤتمر، أشار الأمين العام السابق للإتحاد، السيد محمد اعمامو، إلى أن التطورات الحاصلة في المنطقة قد تسهل الطريق أمام استئناف نشاطات الإتحاد. وفق تصور الحضور والملاحظين، فإن فوز السيد عبد العزيز بوتلفيق في الانتخابات الرئاسية الجزائرية، والذي يعتبره البعض بأنه رجل حوار، إضافة لحل أزمة لوكربي بين ليبيا والغرب، يعدان عاملان محفزان لعلاقات مغربية مستقبلية أفضل.

بناءً على ما سبق، نجد بأن العقبة الرئيسية العالقة لازالت تتمثل في استمرارية الخلاف الجزائري المغربي. رغم مؤشرات حسن النوايا المتبادلة بين الجانبين والساعية في ظاهرها لتطبيع العلاقات بينهما، إلا أن التجارب السابقة برهنت أنها لم تدم طويلاً. إن تاريخ العلاقات المعاصر بين هاتين الدولتين الجارتين الشقيقتين، وخاصة منذ استقلال الجزائر، يبرهن على أن التوتر (إن لم نقل الخصام) يعد سمة بارزة ودائمة لهذه العلاقات. إن حالات الود القصيرة التي شهدتها هذه العلاقات خلال العقد ونيف الماضية، والتي يصفها بعض المراقبين "بشهور العسل"، تمخضت عن الاتصالات المباشرة بين قادة هذه الدول وورغبتهم في طئ خلافاتهم. ولكن، ولأسباب عدة، لم تستمر الخطوات نحو التطبيع طويلاً.

من الملاحظ أن الجهود، المتواضعة أحياناً وغير الجادة أو غير المقبولة في أحيان أخرى، والتي بدلت من أجل التوصل إلى حل نهائي للخلاف بين الجزائري - المغربي (بكافة مكوناته وتفصيله) لم تكن مجدية. فالجامعة العربية أدارت بظورها لمثل هذه الخلافات، ومرد ذلك يرجع لطبيعة النظام الإقليمي العربي المتأزم وأنماط التحالفات العربية غير المتناغمة حيال عديد القضايا العربية والدولية. أما الإتحاد الأفريقي فهو غير قادر على التحرك بسبب انسحاب المغرب من عضويته منذ عام 1984 احتجاجاً على قبول "الجمهورية الصحراوية" ومنحها العضوية الكاملة بهذه المنظمة. أما الأمم المتحدة، فهو الطرف الوحيد الذي لازال يسعى، ولو ظاهرياً، لإيجاد مخرج للأزمة.

آفاق للإحياء

في مستهل هذه المساهمة كانت الإجابة على التساؤل المطروح في عنوانها مشجعة بل وتدعو للتفاؤل، إلا أنه اتضح لاحقاً بأن الخلافات الجزائرية المغربية تعد حجرة عثرة أمام أي تقارب مغربي حقيقي وفعال، هذا انعكس سلباً ليس على العلاقات

المؤسساتية تبقى أحد الأسباب الرئيسية : لا يمكن لبنية إقليمية ولدت مشوهة أن تكون منصة لإطلاق مشروع تكاملي ناجح. وهذه المعوقات هي في واقع الحال نتاج لمشهد سياسي مغاربي بطبعته الريبة المتبادلة واللايقين، فكان أن أوجد هكذا مناخ هيكلًا إقليميًا مشوها من حيث البناء المؤسساتي.

نقصد بالمعوقات المؤسساتية تلك الآليات التي احتوتها معاهدة مراكش والتي تحول دون أي عمل تكاملي حقيقي، وتجعل الحديث عن "تفعيل" الاتحاد لا معنى لأن هذا الأخير لم يصمم أصلاً ليكون بيئة إقليمية تكاملية راقية، بل جاءت نشأته في سياق دولي وإقليمي مغاربي معين تميز بالتسرع وقصور الرؤى لدى الدول المؤسسة. وتوضح القراءة التحليلية لمعاهدة مراكش مدى الحاجة إلى إصلاحات تمكن الاتحاد المغاربي من الإقلاع. ويمكن تلخيص المعوقات المؤسساتية في : الإجماع في التصويت، الإجماع لتعديل المعاهدة المؤسسة والإجماع لدخول اتفاقيات مغاربية حيز التنفيذ.

وحسبنا أن قاعدة الإجماع في التصويت هي أهم المعوقات المؤسساتية. وقد ساهمت عدة عوامل في تضمين المعاهدة المؤسسة للاتحاد قاعدة الإجماع : الريبة المتبادلة بين الدول المغاربية، عقدة السيادة، غياب الرؤية الإستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الإقليمي . هكذا تبنت هذه الدول قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات (المادة السادسة) رغم علمها المسبق، بحكم عضويتها في الجامعة العربية، بأنها ستجهض أي عمل مغاربي مشترك. ويبدو أنها استلهمت من ميثاق الجامعة العربية قواعد تشير كلها إلى الفشل المرتقب والأكيد للاتحاد المغاربي الوليد. فإلى جانب تبنيها مبدأ الإجماع في التصويت، أقرت أيضاً في نص المعاهدة شرط موافقة كل الأعضاء على أي اقتراح تعديل أحكام هذه المعاهدة (المادة الثامنة عشر). ستدرك الدول المغاربية ولكن متأخرة جداً، مدى عقم هذا المبدأ محاولة تصويب الأمور لتنشيط الاتحاد لكن بدون جدوى. كما اشترطت الدول المؤسسة موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء في الاتحاد لتنفيذ اتفاقية وقع عليها، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغاربي المشترك : من بين 37 اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي، لم يدخل منها حيز التنفيذ إلا 5 اتفاقيات فقط. ولذا تقترح دول مغاربية تعديل هذه الآلية حتى يتسنى تنفيذ الاتفاقيات بمجرد تصديق غالبية الدول الأعضاء عليها. وقد درس وزراء الخارجية المغاربية في مارس 2001 اقتراح تعديل المعاهدة قصد استبدال قاعدة الإجماع بالأغلبية في اتخاذ القرارات، لكن هذه القضية أحييت إلى لجنة فنية للبحث فيها في انتظار انعقاد قمة

المؤسساتية أو الهيكل التنظيمي، وذلك بغية القضاء على هذه العلة. فشرط الإجماع، على سبيل المثال، ليس هو العقبة الرئيسية، ولكن المشكل يكمن في عدم تنفيذ حتى تلك القرارات التي صوت عليها بالإجماع.

في تقديرنا أن المشكل يكمن في التناظر أو التعارض بين أحلام الشعوب المغاربية وواقع العلاقات الرسمية المغاربية البينية. هذا لا ينفي حقيقة أن مصدر الخلل هو مزيج من العناصر المتداخلة؛ منها ما هو داخلي (أي داخل دول الاتحاد ومؤسسته) ومنها ما هو خارجي (تولد من الظروف المحلية والإقليمية والدولية).

ولكن التساؤل الملح الذي لا زال يبحث عن إجابة قاطعة وصادقة هو : هل لدى القادة المغاربيين الإرادة، والأهم من ذلك، الوسائل المخلصة والوفية لترجمة الطموحات المتأصلة لملايين الشعوب المغاربية إلى واقع معاش !؟

3 اتحاد المغرب العربي : ضرورة الإصلاحات المؤسساتية

عبد النور بن عنتر (ABDENNOUR BENANTAR)
باحث جامعي، الجزائر (CHERCHEUR UNIVERSITAIRE, Algerie)
Email : abdenmour.benantar@gmail.com
Mobile : + 213 6 62 17 06 05

رغم مرور عقدين على تأسيس اتحاد المغرب العربي لا يزال المشهد الإقليمي يراوح مكانه، بل أن الوعي السياسي المغاربي الذي تميز به الرواد الأوائل (في عهد الحركات الوطنية) اندثر... وبقي هذا المشهد رهن المزاج السياسي المتقلب والتسرع حيث إن المدة الزمنية التي فصلت تاريخ عودة العلاقات الجزائرية-المغربية عن قمة زرادة التي تقرر فيها إنشاء الاتحاد قصيرة جداً. هكذا تمر العلاقات العربية البينية عموماً بين عشية وضحاها من حالة عداة إلى مشاريع تكاملية؟ وبالتالي لا دوام لها - والعكس صحيح... وتلد هياكل تعاونية مشوهة تحمل في جوفها بذور شللها إن لم نقل فنائها.

ولو حاولنا دراسة مضمون الخطابات المغاربية خلال العقدتين الأخيرين لوجدنا أن مفردة "تفعيل" هي الأكثر استخداماً (سياسياً، إعلامياً وأكاديمياً) ويعد هذا بحد ذاته دلالة على الشلل الذي أصاب هذه البنية المغاربية منذ تأسيسها. تتعدد طبعاً أسباب حالة العطل السياسي، بيد أن المعوقات

ودعم المسار التكاملي الأوروبي الذي بني أساسا على المصلحة المشتركة والمتبادلة. من الضروري أيضا التأكيد بصريح العبارة على المكاسب المادية، بمعنى العوائد التي ستجنيها كل الأطراف من التكامل المغاربي، والابتعاد عن تحميل القواسم المشتركة ما لا تطيق. إن تعداد المقومات الخاصة أو القواسم المشتركة لا ينفع في أي مشروع تكاملي إن افتقرت الدول الأعضاء إلى رؤية إستراتيجية مشتركة وإلى أرضية قيم مشتركة.

– يتعين أيضا إحلال التريث والتحصير الجيد للمشاريع الإقليمية محل التسرع والحماس، خاصة وأن التكامل هو أصلا سيرورة اقتصادية واجتماعية معقدة وطويلة الأمد.

– مراجعة المعاهدة يجب أن يخض أيضا أهداف الاتحاد ومفهوم المغرب العربي، ذلك أن معاهدة مراكش المؤسسة للاتحاد المغاربي تميزت بعمومية أهدافها، حيث لم يشار مثلا في المادتين الثانية والثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد، إلى وحدة جمركية، أو اقتصادية، بل اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة. النقطة الأخرى التي تثير الانتباه في هذه المعاهدة هي عدم تحديدها لمفهوم المغرب العربي ولا لحدوده الجغرافية، بل أن صفة "العربية" أو "المغاربية" لم تعتبر معيارا لقبول أو رفض عضوية دول أخرى، إذ تنص المادة السابعة على أن "للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو إلى المجموعة الإفريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء".

– ضرورة اعتماد مقاربة حديثة لمنطق السيادة حتى لا يبقى الاتحاد محدود المحتوى والبعد، لأن طغيان منطق السيادة وتواضع الأهداف الاقتصادية يجعل من الاتحاد المغاربي بيانا حول تصالح الأنظمة القائمة (المادة 15). بعد التحسن النوعي في العلاقات المغاربية البينية والتوافق في التوجهات والخيارات السياسية والاقتصادية – رغم بعض الخلافات السياسية – حان الوقت لإلغاء هذه المادة التي تجاوزتها الزمن...

رغم اعتبارها الاتحاد المغاربي "خياراً استراتيجياً" فإن الدول الأعضاء تتصرف على العكس من ذلك تماما، بل من المفارقة أن سلاح "السيادة الذي يشهر في وجه" الأشقاء المغاربة يختفي في التعامل مع الآخر (الأوروبي مثلا!) ثم ما جدوى اتحاد المغرب العربي إذا كانت الدول المغاربية تتفاوض فرادى مع الاتحاد الأوروبي وتوقع معه اتفاقات شراكة ثنائية؟ وعليه فالإشكالية ليست ما لدينا من مقومات وقواسم مشتركة، وإنما ما نريد تحقيقه وكيف.

مغاربية المؤجلة باستمرار، ما يعنى أن مسألة التعديل المصيرية مؤجلة هي الأخرى...

بغض النظر عن الخلافات المغاربية البينية، فإنه من الضروري الشروع في تعديل جوهري لمواد معاهدة مراكش، لأنه في شكلها الحالي لا تصلح لأن تكون أرضية لإقامة مشروع تكاملي، وعليه نقترح الإصلاحات التالية:

– إلغاء قاعدة الإجماع وتعويضها بقاعدة الأغلبية في التصويت، وإن اقتضى الأمر تبني مبدأ الأغلبية المؤهلة مثلا، كأن يشترط دخول معاهدة في مجالات سيادية – تحدد من قبل الأعضاء؟ حيز التنفيذ حصولها على أصوات 4 دول من أصل 5.

– تبني قاعدة التمايز الذاتي (self-differentiation) ومبدأ التكامل المتعدد السرعات، أي الإقرار بإمكان زهاب بلدين أو أكثر قدما في المشاريع التكاملية دون انتظار مصادقة أو موافقة كل الأعضاء على المشاريع المعنية، على أن تبقى الأبواب مفتوحة أمام الدول الأعضاء الأخرى للانضمام إلى هذه المشاريع في الوقت الذي تراه مناسبا وحسب وتيرتها. يعني هذا إلغاء قاعدة المصادقة بالإجماع حتى تدخل اتفاقيات مغاربية حيز التنفيذ.

– إدخال البعد غير الدولي في المشروع التكاملي المغاربي بشكل واضح وقوي، للسماح للفاعلين غير الدولة بحمل المشروع والمضي به قدما، حتى لا يبقى حبيس إرادة الدول الأعضاء ومواقفها الرسمية، بمعنى تضمين المعاهدة مواد تخص القطاع الخاص والجمعيات الأهلية كفواعل في العملية التكاملية المغاربية.

– ضرورة الاستفادة من التجارب الفاشلة، فالمصير الذي خصت به الدول المغاربية أول بيئة إقليمية (المجلس الاستشاري المغاربي الدائم) بتعليق نشاطها لأجل غير مسمى بسبب الخلافات السياسية، ستخص به، عشرين سنة فيما بعد، الاتحاد المغاربي بتجميد مؤسساته. هكذا يعيد التاريخ نفسه!

– المراجعة المؤسساتية يجب أن تخض أيضا إعادة النظر في الجوانب المنهجية لمقاربة العملية التكاملية، ذلك أن معاهدة الاتحاد (في ديباجتها)، شأنها شأن بقية المعاهدات العربية البينية، تؤكد على القواسم المشتركة (وحدة التاريخ، المصير، الدين، اللغة، الثقافة، الجغرافية). هكذا حملت القواسم المشتركة ما لا طاقة لها، فيما أهملت العوامل المادية والموضوعية. إن القواسم المشتركة غير كافية إطلاقا لبداية مشروع تكاملي، ثم أن الدول الأوروبية لا تشترك فيما بينها في شيء إلا في جملة من القيم أهمها الديمقراطية، لكنها كانت كافية كقاسم مشترك لتهيئة



GRUPE D'EXPERTS MAGHRÉBINS

Ahmed Driss

Directeur du centre des études
Internationales méditerranéennes
(CEMI)
Tunisie
Email : ahmed2_driss@yahoo.fr
Mobile : + 216 98 327 489
Fax : + 216 70 726 058

Ahmed Al Atrash

Professeur universitaire
Political Science dept.
Al Fateh University- Tripoli- Lybia
Email : ahmedalatrash@hotmail
Mobile : + 218 91 321 21 01
Tél : + 218 21 334 14 39
Fax : + 218 21 333 74 22

Abdenmour Benantar

Maître de conférences
Université de Batna
Algérie
Email : abenantar@cread.edu.dz
Mobile : + 213 6 62 17 06 05
Tél : + 213 21 94 23 67

Mhammed Malki

Directeur du Centre d'Etudes
Constitutionnelles et politiques
(CECOP)
Maroc- Marrakech
Email : mhammedmalki@yahoo.fr
Mobile : + 212 667 64 48 58
Tél : + 212 5 44 30 57 90
Fax : + 212 5 44 30 32 65

Konrad-Adenauer-Stiftung e.V.

Programme Régional Maghreb

هذه الورقات تعبر فقط عن آراء أصحابها.



Konrad
Adenauer
Stiftung



Centre of Mediterranean
and International Studies

